دلائل تشير الى رغبته في قبول مشروع التسوية التي كانت بريطانيا ستعرضه ، وقد استند زعماء هذا الحزب ، الذي كان يمثل بالدرجة الاولى اندية المدن ، الى التذمر الذي اصاب كبار التجار العرب في المدن نتيجة الاضراب ، والى التخلخل الذي طرأ على مصالح البورجوازية المدينية التي كانت تعتمد على علاقات اقتصادية وطيدة ممثلة بوكالاتهم عن الصناعة البريطانية واحيانا اليهودية .

وساندت الانظمة العربية ، خصوصا نظام شرق الاردن ، موقف هذا اليمين بكل قوة ، ولم يكن عند الحاج امين الحسيني وما يمثله اي حافز للميل الى جهة اليسار الذي كان عمليا قد بدأ يعمل على تصفيته ، وهكذا شرع موقفه يزداد تذبذبا وترددا، وبدا انه اضحى في موقع لا يستطيع معه المضي بالثورة ولا حتى خطوة الى الامام ، كما أن التراجع الى الوراء لم يعد يفيده ، ومع ذلك فحين اعتقد البريطانيون ان تصفية المفتي سياسيا أضحت ممكنة خلال فترة الهدوء التي اعقبت انهاء الاضراب اكتشفوا أن ذلك ليس صحيحا ، وان يمين المفتي ما زال اضعف بكثير من ان يضبط الموقف ، واستمر المندوب السامي البريطاني ، بخبث ، يدرك ضخامة الدور الذي يستطيع المفتي لعبه وهو يحصور بذلك الموقف بين حزب الدفاع عن يمينه وحزب الاستقلال (جناحه اليساري) وحركات الشبيبة المثقفة عن يساره ، كان هذا المندوب السامي يدرك قدرة بريطانيا على الاستفادة من الهامش الواسع القائم بين « صلابة القرويين الذين ناوموا ستة اشهر وهم يتلقون اجورا ضئيلة ولا يقدمون على النهب » وبين « ضعف او انعدام الصفات القيادية العظيمة لدى اعضاء اللجنة (العربية العليا) العشرة »(٨٣). وقد اتضحت صحة نظرة المندوب السامي الى الدور المحدود الذي يستطيع يمين المفتي ان يلعبه حين عجز حزب الدفاع عن الوقوف بوضوح امام تقرير لجنة بيل الذي صدر في ٧ تموز ١٩٣٧ والذي اقترح التقسيم وانشاء دولة يهودية . وقد اتضحت في الوقت ذاته، ايضا ، ان خشية المندوب السامي من أن يؤدي ضغط اولئك الذين يقفون على يسار المفتي الى افقاده اعتداله لم تكن خشية بلا اسباب ، على ان ذلك الضغط لم يحدث من قبل الجهة التي توقعها المندوب السامي ، بل من قبل الكادر الاوسط الذي كان ما يزال ممثلا في اللجان القومية ، والذي كان يمثل يوميا بأفواج من الفلاحين المعدمين والعمال العاطلين عن العمل في المدن والارياف . وهكذا لم يكن أمام المفتي الا ان يهرب الى الامام ، فقد تجنب الاعتقال بأن اعتصم في الحرم الشريف ، ولكن الاحداث دفعته الى موقع لم يكن ليستطيع الوقوف فيه قبل ذلك بعام . ففي ايلول ١٩٣٧ اطلق أربعة من الفدائيين المسلحين النار على اندروز ، حاكم الجليل ، فيما كان يخرج من الكنيسة الانغليكانية في الناصرة فأردوه قتيلا ، « لقد كان اندروز الرسمي الوحيد الذي أدار الانتداب وفق ما كان يعتبره الصهاينة صحيحا ، وقد فشل في كسب ثقة الفلاحين العرب » . كان العرب يعتبرونه صديقا لليهود ، وان مهمته هي تسهيل انتقال لواء الجليل الى الدولة اليهودية التي حددها مشروع التقسيم ، كان الفلاحون العرب يكرهونه ويتهمونه بتسهيل بيع اراضي الحولة ، أما الفدائيون الذين صرعوه فمن المعتقد انهم ينتمون لاحدى خلايا السرية التي كانت للقساميين(٨٤).

ومع ان اللجنة العربية العليا استنكرت هذا الحادث في الليلة ذاتها ، الا ان الموقف ، تماما كما كان الامر عند استشهاد القسام ، كان قد خرج من بين أيدي المفتي وجماعته ، وكان عليهم اذا ما ارادوا البقاء على راس الحركة الوطنية، اللحاق بها وركب موجتها كما حدث في نيسان ١٩٣٦ . الا ان هذه المرة كانت الاندفاعة الثورية عند الجماهير أشد عنفا ، ليس فقط بسبب الخبرات التي اكتسبوها اثناء تجربة العام الماضي، ولكن ايضا بسبب ازدياد وضوح التناقض القائم أمام اعينهم ، ومن المؤكد ان هذه المرحلة من الثورة قد اتجهت بصورة جوهرية ، ان لم نقل كلية ، ضد البريطانيين وليس ضد الصهيونيين ، وقد أفرز نمو التناقض المواقف افرازا اكثر حسما: هيمن الفلاحون كليا تقريبا على الثورة ، وتراجع دور البورجوازية المدينية قليلا الى الوراء ، واخذ أثرياء الريف وكبار الفلاحين المتوسطين يترددون في مساندة الثوار ، وانتقلت القوى الصهيونية الى حالة هجومية فعالة .

ان مسألتين هامتين في هذه المرحلة من الثورة ، ينبغي التوقف عندهما : **الاولى** : ان « العرب اتصلوا باليهود مقترحين التوصل معهم الى نوع من الاتفاق على أساس قطع العلاقات مع بريطانيا